الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الماركسية والليبرالية القرابة والفراق

فالح عبد الجبار

كاتب

احتراب الماركسية والليبرالية أوضح من أن يحتاج الى تذكير . فهذان المذهبان الكبيران، المتعاقبان في الزمان الاوروبي، دخلا في نزاع فسلفي ، فسياسي، منذ اواسط القرن التاسع عشر . وتحول النزاع في القرن العشرين، الى سوح الحرب، ليخاض بالجيوش الآلية الحديثة ، ولتستمر المواجهة بالاسنان والمخالب النووية حتى عام ١٩٩١ ، ذلك لأن الماركسية والليبرالية تحولتا من منظومات فكرية الى منظومات سياسية واقتصادية متجسدة في اهاب دول . والدولة بالتعريف كيان سياسي –اقتصادي –ثقافي مسلح .

ولم يكن من باب المصادفة ان يصبغ هذا الصراع القرن العشرين كله تقريباً ، ولا عجب أيضاً ان يرى المؤرخ الفيلسوف اريك هوبزباوم في كتابه " عصر التطرفات " ان القرن العشرين ابتدأ عام ١٩١٧ مع اندلاع ونجاح ثورة اكتوبر، الحاملة للخط الماركسي في السياسة والاقتصاد (حتى وان كانت غير مدركة لعمقه)، وانتهى مع سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، وتحول روسيا وتوابعها الى ليبرالية السوق "البلشفية". القرن العشرون هو قرن صراع الماركسية والليبرالية على النطاق الكوني.

في خضم هذا الصراع يتذكر الدارسون وجل المؤرخين أوجه الفراق بين هذين التيارين . الليبرالية اولاً تؤله اقتصاد السوق. فهو برأيها الاقتصاد " الطبيعي " ، أي الناظم لنفسه بنفسه ، آلة ذاتية الحركة ، تقوم على تبادل المتساويات: السلعة بالسلعة، أو السلعة بالنقود ، او العمل بالسلعة ، أو العمل بالنقود . وان السوق غير شخصي. فهو يكافئ المنتجين ، ويعاقب الكسالى والفاشلين. والسوق ، والحديث ما يزال للرؤية الليبرالية ، لا يحتاج الى تدخل الدولة الذي يربك سيره ، كما ان السوق بحاجة الى دولة صغيرة أي جهاز حكم " رشيق " قليل التكاليف. وأخيرا فان اقتصاد السوق يفصل "السلطة الاقتصادية" عن السلطة السياسية ، ما يسمح عبر تمويل هذه الاخيرة بمحاسبتها واستبدالها. الماركسية نقيض ذلك بلا مراء. فالسوق عندها ليس جنة التوازن بل جحيم المنافسة والانانية والصراع. وان تبادل المتساويات (العمل أو السلع او النقود) يصح على الجميع إلا على قوة العمل. وان الليبرالية تخرق أساس وجودها الاخلاقي والقانوني القائم على تبادل المتساويات. وان آليات السوق الذاتية لا تقود الى التنظيم المتسق بل الى الازمات ، واخيراً فان قوة المال، أي سلطة الثروة تهيمن على المجال السياسي ، فلا حرية ولا ديمقراطية اذن .

في كل هذه التفاصيل ، وهي صحيحة ، يغفل المؤرخون، عدا هوبزباوم (بحدود علمي) عن اوجه التشابه أي وشائج القربى بين الماركسية والليبرالية .

نقطة انطلاق الاثنين هي الحرية ، حرية النشاط الانساني بعامة ، عند الماركسية، وحرية النشاط السياسي والاقتصادي عند الليبرالية ، وان كانت هذه تجده في وجود السوق وتلك في تدمير السوق .

نقطة الانطلاق الثانية عند التيارين هي تبادل المتساويات في المجال الاقتصادي، فالماركسية تريد الالتزام الدقيق بهذا القانون دون استثناءات ناجمة عن التباين في القوة التفاوضية في السوق .

النقطة الثالثة ان الماركسية الاصلية (الغربية لا الروسية) ترى ان الحريات مقصورة على المجال السياسي (التصويت مثلا) وان ثمة ضرورة لنقلها الى المجال الاقتصادي بتحرير الاخير من سلطة الرأسمال .

واخيراً يصبو الاثنان الى قيام مجتمع متوازن ، قاعدته الانجاز والمكافأة المقاسة بهذا الانجاز.

لعل وشائج القرابة هذه كانت اساس التعاون بين سوفيت ستالين ، والحلفاء (بريطانيا واميركا) ضد النازية . ويرى هوبزباوم ان وجه القرابة بين الماركسية والليبرالية يرجع الى تمسكهما ، من مواقع مختلفة ، عن عقلانية وتقاليد عصر النهضة وعصر الانوار.

في العالم العربي لا وجود لليبرالية ممثلة في طبقات (رأسماليين) أو احزاب (تيارات فكرية)، وفكرة التلاقي والتباعد بين الماركسية والليبرالية انحصرت مع التيارات القومية والاسلامية ، التي اختلست الكثير من مفاهيم وتصورات الماركسية وبخاصة السوفيتية منها .

أدى فشل الماركسية السوفيتية الى انهيار حركات اليسار في اوروبا ، فتحولت الى اقرب قريب لها : الليبرالية . قلة قليلة ذهبت باتجاه " عالمثالثي " لتدعم الحركات الاسلامية المتطرفة في نوع من " التشفي " بالغرب " الامبريالي " ، حسب منطوقها.

أما في العالم العربي فأن القمع المنظم دمر الكثير من حركات اليسار ، أما الفشل الرسمي للماركسية السوفيتية فكان القشة التي قصمت ظهر البعير .

تحولت حركات اليسار في العالم العربي والاسلامي الى اقرب قريب لها وهي الحركات القومية والإسلامية . وقلة قليلة ذهبت في اتجاه ليبرالي ، ضعيف أصلاً.

وحين نعاين هذه المصائر التاريخية لواحد من اكبر التيارات الفكرية تأثيراً في عالمنا المعاصر ، نجد ارثاً انسانياً في جانب . ووحشياً في جانب. ولا ريب ان الجوانب الوحشية تتمثل في ارهاب ستالين (راح ضحيته الملايين) او ظهور سفاح مثل بول بوت، او عبادة قبور الزعماء (من لينين وستالين، الى جيفكوف وماو) لا ريب ان سجل الحريات المدنية والسياسية كان بشعاً . بالمقابل ، ثمة ارث من اشباع الحاجات المادية ، مجانية التعليم ، والسكن المباح ، والرعاية الصحية ، ما ارغم اوروبا على بناء دولة الرفاه ، التي تتعرض اليوم للقضم.

وأيا كان سجل الماركسية بردائها الشرقي (لأنها لم تطبق في اوروبا الغربية أبداً). فان زوالها ادى ، على غير قصد ، الى نزع اليوتوبيات عن العالم ، واحداث فراغ فكري راحت الاصوليات المحاربة تتنازع لملئه .

وتبدو البشرية في حالة انعدام وزن ، لاهثة وراء امثولات تسبغ على وجودها الهش معنى صلداً.

ولعل القرن العشرين سيدخل في سجلات التاريخ التي لم تكتب بعد ، بمثابة قرن صراع وتصالح الماركسية والليبرالية ، ولعل القرن الحادي والعشرين سيكون قرن حيرة الليبرالية الوحيدة وتساؤلها عما ستفعل بنفسها .

هل نشرب نفطنا في عام ٢٠٢٠؟

شاكر النابلسي

كاتب اردني – امريكا

"نفطنا يا عزّنا..
نفطنا يا مالئ خزائننا بالذهب..
نفطنا يا نافخ حساباتنا في البنوك..
نفطنا يا رافع ناطحات السحاب في خليجنا..
نفطنا يا مالئ شوارعنا بالسيارات الفارهة ، وأحيائنا بالبيوت والفيلات الفخمة ، وأسواقنا بـ(المولات) الضخمة المليئة بما لذّ وطاب..
نفطنا يا من أمكنتنا من شراء (لوحات) سيارة قديمة بالملايين..
نفطنا دمت لنا.. حامي حمى أوطاننا.. وباني مجدنا..
فكن لنا واقياً.. وعلى عوراتنا خافياً.. ولفسادنا مُطهِّراً.. ولخيباتنا ناصراً.."

هول النفط

لا شك أن العالم بأكمله، فقيره، وغنيه، وقويه، وضعيفه، وشماله وجنوبه، خائف من كارثة إنهيار اقتصادي من جراء ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة. والعالم الخارجي، ليس وحده المتضرر، بل نحن العرب والخليجيين بالذات من المتضررين أيضاً. وها هي أسعار الحاجيات والمستلزمات وكل ما نشتريه قد ارتفع ثمنه أضعافاً مضاعفة عما كان عليه قبل سنتين أو ثلاث سنوات. وهو ما يعني أن ارتفاع أسعار النفط ليس ضرراً بالآخر المستهلك فقط وهو الذي يكتوي بناره، ولكن المُنتج أيضاً هو الذي يكتوي بهذه النار أكثر فأكثر لأنه لا ينتج حبة طماطم، ولا رأس بصل، ولا حبة رز، ولا قطرة زيت الطعام، ولا إبرة خياطة، ولا (قماش فرامل) سيارة . فنحن نستورد كل شيء، ونستهلك كل شيء من الآخر: الغذاء، والكساء، والدواء، والمركوب، والمرغوب، ودهن العود. وها هي الصحافة العربية والخليجية على وجه الخصوص مليئة بشكاوى المواطنين من ارتفاع الأسعار، ولا حل لدى المسؤولين غير القول للمستهلكين: كفوا عن التبذير، وغيروا من سلوكيات الاستهلاك. وهذا مطلب معقول، ولكنا كنا نأمل أن يصدر أيام كنا نسكن بيوت الشعر، ونعيش على اللبن والتمر.

ولولا إنتاجنا للنفط - وهو في واقع الأمر ليس إنتاجنا وإنما إنتاج شركات أجنبية تُخرجه من تحت أرض سكنّاها، ولا نعلم ما في باطنها، ولا ماذا على ظهرها، لولا علم الغرب وعلماء وخبراء الغرب –لما كنا أمة تنتج شيئاً، أو تزرع شيئاً، أو تغزل شيئاً، ولأصبحنا أمة الاستهلاك، التي تنتظر الهلاك.

وكله توفيق من الله ويسر.

نعم العالم يرتجف خوفاً مما هو قادم.. من مزيد من ارتفاع الأسعار. والعرب من غير الخليجيين هم أكثر شعوب العالم خوفاً من مزيد من ارتفاع الأسعار هذا الشتاء، لأنهم لا يملكون أن يشتروا خبزهم بسعر أعلى من السعر الحالي، ولا تملك حكوماتهم من المال أن تدعم الرغيف أكثر فأكثر، ولا يستطيعون وأد أطفالهم خشية إملاق. وقد عبّر عن هذا الرعب القاتل، الكاتب الأردني الساخر أحمد الزعبي ("الرأي" الأردنية، ١٣/١٢/٢٠٠٧) بقوله :

" منذ أن قالوا أن عام ٢٠٠٨ عام التحديات الاقتصادية، والأمور .....خربانة..... معي: أصحو من النوم مفزوعاً، أغسل وجهي مفزوعاً، أقف في طابور الخبز مفزوعاً، آكل لقمي بارتياب، أخاف من جابي الكهرباء إذا ما .....تنحنح.....، ومن صور وزير الطاقة في الجريدة.

في المساء، أتأكد أن بابي مغلق ، فأندس سريعاً بين الأولاد كي لا أرى ظل برميل النفط متضخماً على الحائط.. لا أحرك ساكناً طوال الليل، ولا أنام على جنبي الذي .....يريحني..... لأني لا أملك جنباً يريحني.

أصبحت مهنتي الرئيسية هذه الأيام الخوف والخوف فقط من الأسعار.

بعبع النفط قادم، وبعبع البرد قادم، وبالتالي بعبع الفقر قادم، رجاءً اختاروا الطريقة التي تناسبكم في تطميننا: لقاء صحفي، تصريح صحفي، برنامج تلفزيوني: ستون دقيقة، ١٢ دقيقة، يحدث اليوم، يحدث أمس، وجهاً لوجه، وجهاً لقفا، خبر مصور، خبر مكتوب، مصدر مقرّب، مصدر مسؤول.. أي شيء.

المهم أن يطمئن هذا المواطن المسكين الذي يلوك الخوف ليل نهار على أمنه المادي والحياتي والاجتماعي.

شخصياً أنا مرعوب.. هل تسمعون صرير حجابي الحاجز؟.....

ليس فرانز كافكا، ولا غيره من كتّاب الأدب الأسود، يمكن أن يصل إلى مثل هذه الصور السوداوية الفنية، وكأن النفط قد أصبح غولاً أسود، أو ذئباً أسود.

البترول ليس قمحاً ولا ذهباً

البترول في العالم وضعه كوضع الدواء.. منتج استراتيجي، لا تنتجه كل الأمم.

البترول ليس قمحاً يمكن أن تزرعه أية أمة وينتجه أي شعب. والبترول ليس ذهباً بحيث يستطيع العالم أن يعيش من دونه، والاستغناء عنه بكل سهولة.

البترول مادة ضرورية واستراتيجية وحيوية حالياً – ما لم يُكتشف البديل- لحياة كل البشر في كل الكرة الأرضية. ولذا، فعلى الدول المنتجة للنفط (أوبك) أن تضع سقفاً لسعر البترول، لا يتجاوزه، حتى لا يحترق العالم ونحن معه. ولا تعتمد على عامل العرض والطلب في تسعير برميل البترول.

فالبترول ليس قمحاً، ولا ذهباً.

الملك عبد الله بن العزيز، نادى بهذا (جريدة "السياسية" الكويتية ٢٠٠٤/٨/١٦) وقال إن أسعار النفط يجب أن لا تتجاوز ٢٥-٣٠ دولاراً للبرميل، حتى لا نُلحق الضرر بالدول.

وقال: "نحن هنا لا نتكلم عن دول كبرى، بل عن دول فقيرة ستتضرر حياتها ويتوقف نموها بارتفاع أسعار النفط". ولكن يبدو أن أمر أسعار البترول خارج على إرادة (أوبك).

فالمسؤول الأول عن ارتفاع الاسعار –كما قال الملك –هي شركات البترول التي تكرر وتختزن وتوزع البترول، والتي تدل ميزانياتها للسنوات الثلاث الماضية بأنها قد حققت أرقاماً فلكية من الأرباح. كذلك فإن استهلاك الصين والهند كسوقين كبيرين في السنوات الأخيرة، قد زاد الطين بلّة بالنسبة لزيادة الأسعار.

لكي لا تفنى الحضارات

منذ سنوات عديدة وعلماء الدول الكبرى في الغرب يبحثون ويقضون الأيام والليالي الطوال في المختبرات العلمية بحثاً عن بدائل للبترول، تكون مصدراً رخيصاً ومتوفراً دائماً للطاقة. وتتناقل وسائل الإعلام العالمية خبر نتائج هذه الأبحاث أولاً بأول مبشرة البشرية بتقدم البحث العلمي عن مصادر بديلة للطاقة.

فلدى الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة، خطط طموحة لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة تشمل زيادة طاقة توليد الكهرباء من طاقة الرياح من ٥٧٠ ميغاوات حالياً إلى ٢٠ ألف ميغاوات بحلول عام ٢٠٢٠، وإلى ٥٠ ألف ميغاوات بحلول عام ٢٠٣٠, ويكفي واحد ميغاوات لإمداد ألف منزل بالكهرباء.

والاتجاه لاستخدام المزيد من الوقود العضوي مثل غاز الميثان، الذي ينبعث من المستنقعات والمناجم واستخدام القش ومخلفات قصب السكر والقمامة في تشغيل محطات الكهرباء، قد يوفر على الصين في نهاية الأمر ٢٨ مليون طن من الفحم سنوياً.

وفي اليابان أحد أكبر مستوردي النفط في العالم، يبحث صُنّاع السيارات في مجال خلايا الوقود لتشغيل موديلات جديدة باستخدام الهيدروجين، برغم أن تكلفة ذلك ما زالت خارج متناول المستهلك العادي.

وحث رئيس وزراء الهند العلماء والمسؤولين على الإسراع بتنمية مصادر الطاقة المتجددة في ثالث أكبر دولة آسيوية مستهلكة للنفط.

وكان من ضمن نتائج هذه البحوث التي قام بها علماء العالم، إنتاج محرك سيارة Flex – Fuel Engine الذي يستعمل مادة الايثانول Ethanol والبنزين، أو محرك Hybrid Engine الذي يستمد نصف طاقته من البنزين، والنصف الآخر من بطارية تشحن تلقائياً.

وفي الأسبوع الماضي مرر مجلس النواب الأمريكي قانوناً جديداً للطاقة اعتبره مراقبون "تاريخياً"، وذلك ضمن سلسة من الإجراءات الأمريكية المتصاعدة الهادفة لتقليص اعتماد الاقتصاد الأمريكي على النفط العربي، يفرض معايير أعلى في زيادة كفاءة الوقود في المركبات والسيارات والمنتجات التي تستخدم النفط بما يقلل اعتماد أمريكا على النفط العربي بمقدار النصف بحلول ٢٠٢٠ .

وقالت زعيمة الأغلبية في مجلس النواب النائبة الديمقراطية نانسي بيلوسي، والتي كانت الراعي الرئيسي للقانون، في بيان لها إن التشريع الجديد "سوف يضعنا على الطريق الصحيح من أجل الاستقلال في الطاقة".

ويعني هذا أن استهلاك أمريكا من النفط سيقل بمقدار ١,١ مليون غالون من الوقود في اليوم الواحد في عام ٢٠٢٠، أو ما يعادل مقدار النصف لما يتم استهلاكه حالياً.

وكانت أبرز ردود القراء العرب بعد نشر هذا الخبر، يقول:

"اعتمادنا على الله سبحانه وتعالى والأرزاق بيده سبحانه، ولتذهب أمريكا وجميع محبيها إلى الجحيم. والأهل في الخليج الطيب عاشوا فى الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من دون البترول، وهم سعداء. وغيرنا من دول الشام ومصر عاشوا في تلك الفترة فى خير، وسنظل في خير إلى قيام الساعة".

وهذا يعني أننا لن نشرب نفطنا في عام ٢٠٢٠، ولكننا سنعود إلى تمرنا ولبننا كما قيل.

تعقيب على مقال

إشكالية الاعلام الحر في مواجهة اعلام الدولة

علاء خالد غزالة

كاتب

عطفا على مقال الاستاذ عبد الزهرة زكي المنشور في المدى (العدد ١١١٩ الصادر في ٢٩ كانون الاول ٢٠٠٧) والموسوم "الاستقطاب والخلافات الحادة تعيق استقلال الاعلام"، اود الاشارة الى قضيتين، تمثلان عقبة كأداء في تطور الاعلام كصناعة وتقضيان على امال استقلالية السلطة الرابعة، حتى بعد ان تتحرر البلاد من نير الارهاب والعصابات الاجرامية.

القضية الاولى: اعلام الحكومة

لقد كان تشكيل شبكة الاعلام العراقي نقطة تحول في ايجاد نظام اعلامي غير خاضع لسلطة الدولة وان كان يتلقى تمويله منها، متخذا هيئة الاذاعة البريطانية مثالا يحتذى في هذا المضمار. لكن ظروف توفير التمويل والنزاعات حول تعيين قياداتها متمثلة في رؤساء مؤسساتها الاعلامية أنحت جانبا الهدف المرجو منها والمتمثل في اعلام مستقل يعمل على اصلاح شؤون الدولة كمؤسسة شبه دستورية محمية بمفهوم حرية التعبير، لتحدد اهدافا مرحلية طغت عليها الظروف الخاصة والحرب الشرسة ضد الارهاب.

وقد سعت الشبكة فيما يلي الى استقطاب وسائل الاعلام المطبوعة المحلية التي نشأت بعد تغيير النظام والتي كانت بأمس الحاجة الى الاعانات للاستمرار نظرا لغياب التمويل الذاتي من الاعلانات (كما اوضح الاستاذ عبد الزهرة في مقاله). وبما ان القسم الاعظم من صحفيي قبل التغيير كانوا موظفين في وزارة الاعلام المنحلة، وانهم فقدوا مورد عيشهم نتيجة هذا الاجراء، فقد كان تعيينهم على كادر الشبكة يمثل بديلا مناسبا. غير ان ذلك ادى الى عواقب غير حميدة. فقد بدأت الصحف والاذاعات المحلية تفقد خصوصيتها بالتدريج عبر تحولها الى منفذ لسياسة شبكة الاعلام العراقي، بل انها حولت حتى وارادتها المتواضعة الى الشبكة لكي تغطي جزءا من تكاليفها.

ان المطالع لواقع المؤسسات الاعلامية اليوم يستطيع ببساطة ان يستنتج ان تلفزيون العراقية، واذاعة جمهورية العراق، وجريدة الصباح، وقسما كبيرا من صحف المحافظات انما تمثل وجهة النظر الحكومية الرسمية. ويظهر ذلك جليا في تبني القضايا المختلفة في سياق بروباغاندي تعبوي، يبتعد عن النقد البناء والرقابة الدستورية على الاداء الحكومي، ليقترب من لغة التلميع والتبرير والخطاب الموجه الفاقد لاسس التعليم الاجتماعي لمصلحة التغييب الجمعي خلف تهديدات الحفاظ على الكيان والمنجزات.

القضية الثانية: اعلام الطوائف

ربما كان تحول شبكة الاعلام العراقي عن غايتها المرجوة قد دفع اقطاب المعارضة، سواء المعترف بها كأحزاب برلمانية او خارج البرلمان ام تلك التي تبنت العنف وسيلة لتحقيق مآربها غير المعلنة في اكثر الاحيان، دفعها الى تأسيس وسائلها الاعلامية بنفس الهيكلية تقريبا. فالمتتبعون اليوم يعرفون تبعية كل جريدة او اذاعة او تلفزيون، ويستطيعون ان يحللوا موادها الاعلامية استنادا الى ذلك، برغم انها في الغالب لا تفصح عن هويتها وانتمائها الحزبي او الطائفي. ولعل السبب في اخفاء الهوية لا يكمن في عدم الثقة في الجهة التي تتحدث باسمها بقدر ما يتعلق بالرغبة في مصادرة الرأي والقضية وتصويرها على انها ممثلة لكل العراق. وليس في ذلك من ضير ان تم في النور، وبعد تعريف الانتماءات احتراما لشخصية المواطن، وتقديسا لمعنى الرأي والرأي الاخر.

وهكذا فبين اعلام حكومي موجه، يلمع صورة الاداء الحكومي ويدلس مواطن الفشل فيها، وبين اعلام محكوم بعقيدة الرفض الجازم لكل ما يتأتى من الحكومة، ضاعت المهنية والتبس على المواطن فهم الحقيقة، التي هي قبل ذلك مشوشة بما يكفي لارباكه، وبالتالي فقد ثقته في معظم وسائل الاعلام المحلية ويمم وجهه شطر الصحافة العربية والاجنبية يتخذها مصدرا لمعلوماته، وينصت لتحليلاتها المقتضبة حينا والمسهبة احيانا بشأن امور كان الاحرى ان تناقش على قناة فضائية او في صحيفة تصدر في العراق.

كل ذلك قاد جيلا من الصحفيين الشباب الى اللجوء الى الوسائل الاعلامية الاجنبية رغبة في تحقيق هدف الاستقلالية والمهنية الذي يصبو اليه اي صحفي جاد. ويجب الاعتراف بان ذلك يسجل تراجعا عن مكتسبات ازاحة النظام القمعي السابق، حينما كان امثال هذا الجيل يغادرون البلاد طمعا في فرصة افضل بشروط اعدل.